الدور اللغوي للمرأة في العراق (خديجة الحديثي أُنموذجا)

د.مؤيد عبد الجبار خضير
جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة

(خلاصة البحث)

تناول بحث الدور اللغوي للمرأة في العراق خديجة الحديثي (أنموذجا) دور هذه السيدة العلمي اذ احتوى البحث على خمسة مباحث وخاتمة تناول المبحث الاول الاطار النظري. في حين تناول المبحث الثاني طبيعة العلاقة بين اللغة والثقافة والنوع الانساني. في حين درس المبحث الثالث الاطار التطبيقي . واقتصر المبحث الرابع على جهود الدكتورة خديجة الحديثي في تيسر النحو العربي . واختتمت البحث بدراسة فلسفتها لحركة التصحيح اللغوي في العراق . تناولت الخاتمة اهم النتائج التي توصل اليها الباحث . اعتمد الباحث على مصادر ومراجع اصيلة سيجدها القارئ في نهاية البحث .

المقدمة:

مارست المرأة العراقية وعلى مدى تأريخها الطويل أدوارا مختلفة في صنوف الحياة شتى، وكان لها باعٌ طويلٌ في كلٍّ منحى تلجه، ليس ذلك بغريب عنها وقد شهدت الآثار التي تركها أسلافنا من الحضارات القديمة (أكد وآشور) بمدى عظمة تلك المرأة "إذ تَبَدّى الفكر البابلي والآشوري بشأن المرأة أجملَ تَبَدٍّ، من خلال المخلفات الأثرية، التي ما زالت ماثلة للعيان حتى يومنا هذا، التي تشهد لبانيها بالسُّؤْدُدِ، والعزّةِ، والمجدِ،" كما خلَّف البابليون تراثاً أدبياً وفنياً ضخماً، أبانَ عن فكرهم الميثولوجي ومعتقدهم الأسطوري حول المرأة الإلهة التي منحتهم الخصوبة والحياة، وصرفت عنهم الشرور والآفات، وشملت عُبَّادها العراقيين بالخير والبركات"[١].

مثلما احتفظت المرأة في بلاد الرافدين لنفسها بالاستقلالية، ولمعت في ميدان الأدب، والكهانة، والحكم، إذ سجَّلت الحضارة السومرية نسباً حضارية

مرتفعة في الرقي بدور المرأة وإبراز مكانتها الاجتماعية والدينية... "وعلى الصعيد الثقافي اشتهرت كاتبة وعازفة موسيقى، وتقلدت المناصب العليا"[٢]، وتشير بعض النصوص المسمارية القديمة إلى أنَّ التعليم لم يكن مقتصراً على الرجل بل شمل المرأة أيضاً التي تميّزت بالكتابة، كما أشارت نصوص أخرى إلى أنَّ أعداد مَن امتهنت الكتابة كان كبيراً وهو ما يؤشر إلى حالة حضارية متطورة للمجتمع[٣]. كما أشارت بعض الأختام واللقى الأثرية الأخرى مشاركة المرأة في الأدب، والعزف، والغناء على الآلات في مختلف عصور حضارات وادي الرافدين، وكانت مهنة العزف، ولاسيَّما لعازفي المعابد مكانة مرموقة، وإلاّ لما ذُكر تميّز الملك (شولكي) ثاني ملوك سلالة أور الثالثة بإجادته العزف والغناء وهو الملك[٤].

وهيأت هذه الظروف لظهور (إنخيدو أنَّا) ٢٣٠٠-٢٢٢٥ ق.م أول شاعرة في التأريخ وواحدة من أعظم شاعرات العالم القديم، وقد تولّت هذه الشاعرة أرفع منصب ديني (الكاهنة العليا للإله سن في أور) في أول إمبراطورية في التأريخ ٢٣٣٤-٢١٤٥ ق.م، وهي الحقبة الزمنية التي وصفها الدكتور خزعل الماجدي بأنَّها (لابابلية ولا آشورية) تميّزت بأدبها الذي شكّل مفصلاً ما بين الأدب السومري والأدبين البابلي والآشوري، والشاعرة كانت تكتب معظم قصائدها باللغة السومرية التي تُعَدُّ اللغة المقدسة، وقد وصفها الكاتب (وليام هالو) بشكسبير الأدب السومري[٥].

ومعلوم أنَّ " الشعراء والكتاب الرافديين ولجوا الأدب من أوسع أبوابه، وأنَّهم أسهموا في خلق ضروب شعرية ونثرية عدّة، ولعلّ الإسطورة كانت من أبرزها وأكثرها شيوعاً بين ذلك النتاج النثري"[٦].

وبتتبعنا العصر الجاهلي نجد أنَّ المرأة قد مارست اللغة، وسعت إلى خدمتها والمحافظة عليها؛ وذلك بتفاعلها مع أهل المشهد الثقافي آنذاك، وكان للأسواق الأدبية دورٌ مهمٌ جسَّدت فيها المرأة هذا الدور خير تجسيد، وخير شاهد على ذلك حين ارتضى امرؤ القيس وعلقمة الفحل أن يحتكما إلى أمٍّ جندب (زوج أمريء القيس) وذلك عندما قال كلُّ واحدٍ منهما شعراً يصف فيه فرسه، فحكمت أم جندب لعلقمة الفحل[٧].

وكانت المرأة ممَّن يستشهد بكلامها المنثور منه والمنظوم على حدٍ سواء يوم وضعت القواعد والأحكام النحوية واللغوية، فنجد سيبويه مثلاً يستشهد بقول الخنساء[٨] :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هى إقبالٌ وإدبارُ

في باب(المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة) للدلالة على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: ذات أقبال وإدبار[٩].

إلاّ إنَّ المرأة ابتعدت في صياغة تلك الأحكام فقلَّما نجد نساء نحويات يقومنَّ بالفعل في ممارسة صياغة هذه الأحكام مثلما فعل الرجل؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى أسباب عدة من بينها صعوبة القيام بجمع المادة اللغوية وما يتطلب ذلك من سفر، وترحال، وتجوال، في أجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية المترامية الأطراف لأثبات القواعد النحوية الكلية.

ومروراً بالعصر العباسي الذي نقف فيه على صورة المرأة الشاعرة، وقد برزت في هذا العصر كثير من الشاعرات مثل علية بنت المهدي ومكانتها في الشعر التي لا تضاهى فقد كانت لطيفة المعنى، رقيقة الشعر، حسنة مجاري الكلام[١٠]، ورابعة العدوية التي تقف في مقدمة الشاعرات الزاهدات في هذا العصر[١١].

وفي العصر الحديث وفي خِضم هذا المشهد التأريخي، وفي ظل المتغيرات الكبيرة الحاصلة في بلدان عالمية كثيرة ومنها العراق ليس بالغريب أن نرى المرأة العراقية وقد ولجت ميدان الكتابة مستوحية من تأريخها المجيد الدروس والعبر، وهي بهذا سبَّاقة في ولوج عالم اللغة باحثةً وكاتبةً ومبدعةً فيه، وقد أدلت بدلوها في الكثير من القضايا اللغوية، والنحوية، بآراءٍ سديدة واجتهاد حر، وفكر ثاقب، حتى تفوقن على أقرانهن في بلدان عربية أخرى، ولم يكن هذا بالغريب ولا المستبعد ففي العراق ولد ونشأ المذهبان الكبيران في النحو العربي (البصري والكوفي)، الذي استمدت منه عالمتنا خديجة الحديثي (البصرية المولد) آراءها منهما بعد أن أكستها وأضفت عليها طابع اليسر، والعصر (فاللغة كائن حي متطور)[١٢]. وفي أطار بحثي هذا سنقف على أهم ما قدَّمته الحديثي في هذا الميدان، وكانت بحق خير من يمثل المرأة العراقيه فيه.

المبحث الأول

الإطار النظري

أولاً- مشكلة البحث:

يمكن أن نجمل المشكلة التي دفعتني لكتابة هذا البحث بما فرضته العادات والتقاليد في مجتمعنا في حقب زمانية مختلفة على المرأة أن تبتعد عن الإبداع الفني والأدبي عموماً، وعن قضايا علوم العربية والنحو خصوصاً، ولا يبدو غريباً أن يعتقد بعضهم أنَّ المرأة لم تخلق للعلم والعمل بل للإنجاب والطبخ فحسب وهو ما ساد مجتمعاتنا الشرقية لمدة طويلة، وهذا الواقع فرض أن تنزوي أسماء النساء في قواميس الأعلام، وإذا ما حدث في سياق الاستثناء بروز واحدة منهنَّ فإنها تتحول إلى حديث للناس، ومضرب للأمثال، والدكتورة خديجة الحديثي واحدة من تلك الحالات النادرة التي تهمنا نحن دارسي اللغة العربية وعلومها.

ثانياً- أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول شخصية نسائية علمية، والتعريف بما بذلته من جهد عظيم في خدمة لغة القرآن الكريم، مع متابعة لأهم آرائها النحوية. كما يهدف إلى معرفة شأن النساء العراقيات مع هذا العلم ومدى مشاركتهن في إرساء دعائمه وأصوله عن طريق ما توصلنَّ إليه من اجتهادات تيسيرية أدت إلى تقبله وسهولة تناوله، ولا شكّ أنَّ الحديثي واحدة منهن.

ثالثاً- منهج البحث:

المنهج المتبع في مثل تلك البحوث هو النهج الوصفي التحليلي، وهو من المناهج العلمية التي يعتد بها في مثل تلك الأبحاث اللغوية.

المبحث الثاني

طبيعة العلاقة بين اللغة والثقافة والنوع الإنساني

ما أريدُ أن أسلط الضوء عليه في هذا المبحث هو طبيعة العلاقة بين المرأة واللغة، وهل استطاعت المرأة أن تتغلب على تلك الثقافة اللغوية

الذكورية التي سادت مجتمعنا والمجتمعات العربية بصفة عامة، وهل استطاعت أن تلج عالم اللغة الواسع وأن تصبح نداً قوياً للرجل في هذا المجال؟.

يرى معظم الباحثين في تأريخ لغات المجتمعات البدائية أنَّ ثقافة الذكورة اللغوية هي السائدة في تلك المجتمعات ولأسباب تتعلق بالثقافة العامة التي كانت سائدة في تلك العصور ولعلَّها ما زالت، والعلاقة بين الثقافة واللغة ما زال موضوعاً تهتمُّ به علومٌ شتى منها ما هو لساني، ومنها ما هو غير ذلك، وأبرز العلوم غير اللسانية التي عُنيت بدراسة العلاقة بين اللغة والثقافة (علم الاجتماع)، و (الأنثروبولوجيا)، و (علم الثقافة)، أما العلوم اللسانية فلعلَّ أبرزها تناولاً للموضوع (اللسانيات الأنثولوجية)، و(اللسانيات النفسية)، و(اللسانيات الاجتماعية)، ولعلَّ هذا العلم الأخير يَعِدُّ نفسه الوصي الشرعي من بين حقول اللسانيات على كلِّ ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الثقافة واللغة، وعليه كانت اللسانيات بعامة واللسانيات الاجتماعية على وجه الخصوص وبشهادة غير اللسانيين من أظهر العلوم التي شهدت مداً نسوياً لافتاً أنطلق من مسلمة معاصرة تقول: إنَّ اللغة ليست مجرد وسيط شفاف يحمل المعنى[١٣]، أو هي مجرد أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[١٤].

وعليه فإذا كانت اللغة قد انصاعت للثقافة وجسَّدت الذكورة المهيمنة فإنَّ ذلك الانصياع هو ما يجب نقده توطيداً للتحرر منه، وبالنظر في واقع الثقافة العربية القديمة، يجد الدارس نفسه مع المسلِّمين بذكورة تلك الثقافة، وربما بذكورة الثقافة الانسانية بعامة[١٥]، تلك الذكورة التي بدأت مع اكتشاف الكتابة إذ جاءت أي الكتابة نمطاً في صناعة اللغة، والشاهد التأريخي يشير إلى أنَّ الرجل هو سيد الكتابة، ولا يحفظ التأريخ البشري أمثلة وافرة عن وجود نسوي فاعل مع اللغة المكتوبة، ومن هنا فإنَّ الرجل وجَّه مسار اللغة نحو وجه خاص.

إنَّ الاعتراف بذكورة اللغة الشارحة عبر مراجعة نصوص متنوعة للغويين عرب قدماء اعترافاً لابدَّ منه للتخلص من ذلك التحيّز الذكوري، ولو في الحد الأدنى الممكن، إذ سيكون تمهيداً للتخلص من هذه الذكورية، وإمكانية أن يحدث التغيير اللغوي تغييراً في البنى الثقافية والاجتماعية المختلفة[١٦]، ومن ثمَّ فإنَّ الهدف النهائي هو البحث عن موقع للأنثى في هذا العلم اللغوي.

المبحث الثَّالث

الإطار التطبيقي

أصول النحو العربي عند خديجة الحديثي وموقفها منها

أصول النحو العربي هي: أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه، وأصوله[١٧]، أو هو علم يبحث فيه أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل وفائدة هذه الإصول هو إثبات الحكم الصحيح المسند بالدليل دون الشك في صحته [١٨].

أمَّا عددها فمختلف فيه بين علماءالأصول فابن جني (ت ٣٩٢ه) يعدها ثلاثة وهي: السماع، والقياس،والإجماع، وابن الأنباري عدها ثلاثة أيضاً وهي: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، ولم يذكر الإجماع، وقد تحصَّل مما ذكرناه أربعة، وأضاف ابن السراج أصلاً آخر وهو العلة [١٩]. وقد رفضت الدكتورة الحديثي عدَّ العلَّة أصلا من أصول النحو العربي؛ وذلك كون العلة هي إحدى أركان القياس وهو أصل من أصول النحو العربي[٢٠].

وللحديثي كثير من المواقف الخاصة في أصول النحو العربي، سنجملها كالآتي:

أولاً- موقفها من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

هي خالفت قسماً من الباحثين من قدماء ومحدثين فيما اعتقدوه من أنَّ أبا حيان (٧٤٥ه) كان يمنع الاحتجاج بالحديث بشكل مطلق، إذ أثبتت الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ أبا حيَّان كان لا يردُّ حديثاً يَرِد لنحوي محتجاً به سواء أكان هذا النحوي ابن مالك أم غيره، بشرط أن يكون هذا الحديث منقولاً بشكل صحيح ولا خلاف في روايته، لا بل أنَّ الحديثي أثبتت أنَّ أبا حيان كان ممن أجازوا الاستشهاد بكلام آل البيت الأطهار، والصحابة الكرام على وفق الشروط المذكورة للحديث النبوي الشريف[٢١].

ثانياً- موقفها من الضرورة الشعرية:

تابعت الحديثي موضوع الضرورة الشعرية في كتب النحاة ودورها في صياغة الأحكام النحوية، ولاسيَّما في كتاب سيبويه إذ أفردت له دراسة خاصة،

وقد ردّت قول السيوطي(ت٩١١ه) الذي نسب إلى سيبويه القول بأنَّه لا يحقُّ للشاعر استعمال الضرورة إلاّ عندما لا يجد مفراً من ارتكابها[٢٢]، بل الضرورة عند سيبويه مثلما رأت الحديثي هي كلُّ ما جاء في الشعر، ولم يأت في النثر اضطر الشاعر إلى ذلك أم لم يضطر.

قال ذو الرمّة[٢٣] :

وإني متى أُشْرفْ على الجانب الذي به أنتِ من بينِ الجوانب ناظِرُ

أي: ناظر متى أشرِفُ. فجاز هذا في الشعر وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما؛ لأنَّ المعنى واحد[٢٤]. فهذا الموضع وغيره كثير يدلّ على جواز أن يجيء في الشعر ما امتنع مجيئه في الكلام، من غير أن يشير سيبويه إلى اضطرار الشاعر عند تكلمه بها[٢٥].

ويتضح من هذا أنَّ الضرورة عند سيبويه قد تكون وتقع في الشعر من غير إلجاءٍ؛ لأنَّ سيبويه لم يشر إلى اضطرار الشاعر إليها.

ثالثاً- القياس النحوي عند الحديثي:

القياس عندها يُغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب؛ لأنَّه يستطيع أن يصوغ المضارع، وأسماء الفاعلين، والمصادر ونحوها متبعاً قياس الكلمات على نظائرها[٢٦].

إنَّ تطور اللغة العربية وتجدد ألفاظها وعباراتها يتطلب ضبطها، ووضع الحدود التي لا تبعدها عن الأصل الذي استعمله العرب الموثوق بفصاحتهم.

ورأي الحديثي في القياس هو أنَّه في بداياته يوم استعمله النحويون الأوائل كان سهلا وميسرا، إلاّ أنَّ النحويين المتأخرين ادخلوا عليه من التفصيل والتعقيد والالتواء ما ليس منه وذلك حين بنوا أحكاماً، وفرعوا عليها[٢٧].

رابعاً- العلل النحوية وموقفها منها:

من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب، ومن طبيعة العقل الإنساني أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً، لذلك فإنَّ العلة النحوية وجدت يوم وجد النحو، يقول الدكتور مازن المبارك: "ليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه"[٢٨].

وقد اتَّصفت تعليلات النحويين الأوائل بكونها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة، وتمتاز أيضاً بكونها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى. وهذا هو الذي كان متبعاً حتى آخر القرن الثاني وبداية الثالث لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين، فمثلاً في باب (ما تقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكِّنت وقبلها كسرة) نجد سيبويه يعلّل بما هو لازم لخفة النطق وهو ما يميل إليها المتكلم بطبعه، فيقول: " فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل: مَوْعد، ومَوْقف لم تقلب إلفاً؛ لخفة الفتحة والألف عليهم، ألا تراهم يفرون إليها"[٢٩]، وما لبثت العلة النحوية في القرن الرابع وما بعده أن اقترنت بالمنطق، والفقه، وعلم الكلام، وبذلك ابتعدت عن روح اللغة وطبيعتها.

لذلك دعت الحديثي وهو الموقف الذي يمكن أن نتلمسه اتجاه العلة النحوية إلى السير على منهج الخليل وسيبويه في اعتماد العلل النحوية البسيطة القريبة إلى ذهن القاريء والمتعلم، والبعيدة عن التعقيد وعن الأمور الجدلية التي تزيد من صعوبة الدرس النحوي وتجعله مملاً وغير مرغوب بدراسته في العصر الحديث[٣٠].

المبحث الرابع

جهود الدكتورة خديجة الحديثي في تيسير النحو العربي

لي هنا وقفتان مع قضية تيسير النحو العربي قبل الخوض في الجهد الذي بذلته الحديثي فيها، وبيان موقفها منها، وأوجه خلافها أو اتّفاقها مع مَن أدلى برأيه فيها.

الوقفة الأولى: أشير بها إلى أنَّ النحو العربي مثله مثل غيره من العلوم يحتاجُ من يريد أن يتعلَّمَهُ ويتقنه من طلبة العلم، أن يبذل شيئاً من الجهد والمشقة والعنت ولاسيَّما إذا كان طالب هذا العلم من المبتدأيين فيه، فهو بهذا

ليس بدعا عن العلوم الأخرى كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم.

الوقفة الثانية: أُبيّن بها وأُدلّل أن ليس كل سهل ويسير هو الأفضل دائماً، ولتوضيح ذلك بالمثال أقول: إذا قارنَّا بين جهازي حاسوب مثلاً الأول سهل ذات تقنيات بسيطة وميسرة ومن الممكن استعماله من دون عناء أو نصب، والثاني ذات مواصفات عالية الدقة وله من الميزات الكثيرة التي يصعب على الجهاز الأول أن يوفرها، إلاَّ أنَّه في الوقت نفسه صعب الاستخدام، وفيه شيء من التعقيد، فهل نستطيع أن نحكم على الجهاز الأول بالأفضلية كونه يسيراً، بينما نحكم على الثاني بأنَّه دونه في الأفضلية كونه صعب ومعقَّد، نعم من الممكن أن نحكم بهذا الحكم إذا تساوت الميزات بين الجهازين أمَّا والحالة هذه فليس لنا ذلك لأنَّ السهولة لا تعدُّ ميزة في الحالة هذه.

مَثَل العربية وبقية اللغات كمثل هذين الجهازين، فالعربية بما تنماز به من ظواهر عدِّة كظاهرة الإعراب، والسعة في التعبير وحرية تقديم بعض المفردات أو تأخيرها، وغيرها من المميزات والظواهر الأخرى، جعلها قادرة على التعبير عن المعاني المختلفة أدقُّ تعبير وأوضحه بأقصر العبارات وهو ما عجزت عنه بقية اللغات، نقول: كيف أنت وزيدٌ، ونقول: كيف أنت وزيداً، في الجملة الأولى سؤال عن حالك وحال زيد، وفي الثانية سؤال عن حال العلاقة بينكما، ونقول: كم رجلاً عندك قال الحق، ونقول: كم رجلٍ عندك قال الحق، ونقول: كم رجلٌ عندك قال الحق، في الأول سؤال عن عدد الرجال الذين قالوا الحق و(كم) استفهامية، وفي الثاني (كم) الخبرية وتفيد التكثير أي أنَّ هناك رجالاً كثير، وفي الثالث أنَّ هناك رجلاً قال الحق سله كم مرة قالها، ونقول: سل أيُّهم قام؟، ونقول: سل أيَّهم قام، الجملة الأولى سؤال عن الذي قام من هو؟ وفي الثانية الرجل الذي قام معروف فاسأله و (أيَّ) هنا موصولة بمعنى الذي.. فمن أين عرفنا كل ذلك، الحقيقة أنَّ علامات الإعراب هي التي أبانت عن كل تلك المعاني.

أمَّا السعة في التعبير فهي ظاهرة أخرى من ظواهر العربية تمتاز بها غير موجودة في بقية اللغات، إذ لنا أن نقول مجموعة من الجمل ينتظمها كلها

معنى مشترك واحد مثل: أعطى محمدٌ خالداً كتاباً، محمدٌ أعطى خالداً كتاباً، خالداً أعطى محمدٌ كتاباً، كتاباً أعطى محمدٌ خالداً، كتاباً خالداً أعطى محمد، كتاباً خالداً محمد أعطى، خالداً كتاباً محمدٌ أعطى، والمعنى العام في جميع هذه الصور هو أنَّ محمدا أعطى خالداً كتاباً، ولكن تبقى الفروق الدقيقة بين هذه الجمل، فكل جملة منها تقال في موقف واحد محدد لا غير. وهذه الدقة في التعبير غير موجودة في بقية اللغات التي تعد صمَّاء أمام اللغة العربية من هذه الناحية.

إنَّ موضوع تيسير النحو العربي يُعَدُّ من أهم المباحث التي تناولها العلماء قديماً وحديثاً، وهذا ظاهر من كثرة المصنفات التي تناولت هذا الموضوع، وليس لنا هنا أن نتناول هذه الجهود مفصلةً، إلاَّ أنَّنا نكتفي بما قدمته الحديثي من آراء مهمة في هذا المجال على وفق المحاور الآتية:

أولاً- موقفها من قضية تيسير النحو العربي:

تعرض النحو العربي وعلى مدى تأريخه الطويل إلى خمس محاولات تجديدية، أو تيسيرية وكان ذلك ابتداء من القرن السادس الهجري على يد أبي مضاء القرطبي (ت٥٩٢ه) الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، والعلل، وغيرها من الدعوات، وتتالت المحاولات بعدها من المحدثين والمعاصرين إذ وجدت دعواه هذه صدىً عند مجموعة من العلماء المعاصرين مثل شوقي ضيف، وإبراهيم مصطفى.

ذكرت الحديثي أنَّ القدماء لم يتعرضوا إلى قضية العامل، والقياس، وأبواب النحو، بل تعرضوا إلى المادة النحوية في المختصرات، وهذا برأيها ليس من التيسير في شيء، وعللت ذلك بقولها: إنَّ هذه المختصرات هي كتب تعليمية وليست تيسيرية لأنَّها اعتمدت تعليلات، وتقديرات لا يُحتاج لها، وجدل منطقي نقلوه من الدراسات الفقهية، والمنطقية، والفلسفية، ولاسيَّما في تناولهم أصول النحو العربي، وترى الحديثي أنَّ هذا مَّما لا يحتاجه المتعلم في النطق، وضربت لذلك مثالاً وهو اختلاف النحويين في علامة رفع الأسماء الستة أهي الواو، أو الضمة، أو الضمة والواو، أو ضمة مقدرة على الواو، فهذه الأشياء وأمثالها من الجدل والتعقيد للدراسة النحوية لا تفيدنا نطقاً[٣١]. فالتيسير عندها ما

يمس قضية النطق وهو ما يفيد المتكلم، أمَّا الخلافات النحوية والجدل الدائر بين العلماء حول قسم من المسائل النحوية فهو من الجدل العقيم الذي لا طائل من وراءه.

ثانياً- موقفها من مسألة المدارس النحوية:

اهتمت الحديثي في قضية المدارس النحوية أيَّما اهتمام حتى أنَّها أفردت لها مصنَّفاً كاملاً حمل هذه التسمية، كان ذلك عام ١٩٨١م وقد طبع هذا الكتاب مراتٍ عِدّة، بدَأَت الكتاب بمقدمة عرضت فيها لحقيقة المدارس النحوية، أو المذاهب النحوية، وانتهت إلى أن تلك حقيقة لا تنكر وإن اختلفت الأسماء، وعللت ذلك بقولها: " الدرس النحوي لم يكن قوالب جامدة، أو اتجاهاً واحداً في بيئاته جميعاً وإنَّما اختلف باختلاف البيئات، وكان لكل بيئة طابعها"[٣٢]، ومع ذلك هي أقرّت بأنَّ هذا التنوع في هذه البيئات لا يقود إلى الاختلاف الذي يولّد أنواعاً مختلفة من النحو؛ ذلك لأنَّ اللغة العربية ظلَّت محتفظة بأسلوبها الرفيع وبكتابها العظيم وتراثها الخالد[٣٣].

اختلف علماء النحو في المصطلح نفسه (مدارس)، مثلما اختلفوا في البديل، وفي عدد هذه المدارس،أو المذاهب، أو الاتجاهات، عند مؤيدي وجودها، لأنَّ هناك من العلماء من لا يقرُّ وجودها من الأصل، وللدكتورة الحديثي رأي في ذلك سنجمله بعدما نعرض لمجموعة من الآراء للقدماء والمعاصرين:

١- **رأي القدماء:** بصورة مجملة لم نرَ من أشار إلى مصطلح (مدرسة) للدلالة على اتجاه نحوي معيَّن، بل اتَّبعوا في تصنيفهم العلماء بنسبتهم إلى البلد الذي نشأوا فيه فهم بصريون، وكوفيون، وبغداديون، ومصريون[٣٤]، وأول من يلقانا من القدماء محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١ه) الذي قال: "وكان لأهل ابصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"[٣٥]، والدليل على أنَّهم أي القدماء كانوا ينسبون النحاة إلى بلدانهم، ويذكرونهم في ترجمتهم إياهم بحسب البلدان، ولم يكونوا يعرفونهم باسم (مدرسة)، أو (مذهب) أنَّ أبا الطيب اللغوي ختم كتابه بعد الأنتهاء من ذكر البصريين والكوفيين وقوله

فيهم: " ولا علم للعرب إلاَّ في هاتين المدينتين"[٣٦] بالتعريف في البلدان الإسلامية الأخرى كمكة والمدينة[٣٧]....

٢- رأي المعاصرين:

أ- منهم من لم يقر أصلاً بوجود المدارس النحوية مثل الدكتور علي أبو المكارم ورأيه أنّ اختلاف المناهج لا يعني وجود مناهج متباعدة مستقلة بل لابدَّ من رابط مشترك بينها[٣٨]

ب- ومنهم من أقرَّ بالمصطلح (مدرسة) إلاّ أنهم اختلفوا في مضمونه بنسب متفاوتة وعلى النحو الآتي:

- الدكتور أحمد مكي الأنصاري يرى أنَّ المدرسة هي: اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد، أو جماعة من الناس، ثُمَّ يعتنقها آخرون[٣٩].

- الدكتور محمد حسين آل ياسين يرى أنَّ المدرسة هي: لفظٌ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظر، ويكوّن منهجاً خاصاً، يؤلَّف منها جبهة علمية ويرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد[٤٠].

- الدكتور مهدي المخزومي يرى أنَّ المدرسة هي: أستاذ مؤثر وتلاميذ متأثرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد ونهجوا للوصول إليه منهجاً واحداً[٤١].

- الدكتور شوقي ضيف يرى أنَّ المدرسة تعني: مجموعة النحاة الذين كوَّنوا درساً نحوياً في بيئة معيّنة سواء أضمَّهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة أم كان مبنياً على منهج من سبقهم، إلاّ أنَّهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر. وقد بحث شوقي ضيف بخمس من المدارس النحوية وهي: البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية، والمصرية، وهو بحثٌ يرسم في إجمال الجهود الخصبة لكل مدرسة وكل شخصية نابهة فيها[٤٢].

ولم يختلف المعاصرون بالمصطلح فقط بل نجدهم اختلفوا كذلك في عدد هذه المدارس تبعاً لرأيهم في الحدِّ والتعريف، فمنهم من قال بوجود مدرسة واحدة وهي مدرسة البصرة كالمستشرق جوتولد فايل، وأنكر وجود مدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد. ومنهم من يؤكد وجود مدرستين فقط هما

البصرة والكوفة كالدكتور المخزومي. ومنهم من قال بوجود ثلاث مدارس كالأستاذ أحمد أمين عاداً مدرسة بغداد ثالثها، ومنهم من قال بأربع كالأستاذ طه الراوي، ومنهم من أوصلها إلى خمس كالدكتور شوقي ضيف[٤٣].

أمَّا الدكتورة خديجة الحديثي فعلى الرغم من أنَّها قد سمَّت كتابها بالمدارس النحوية وكأنها مقرة بهذا المصطلح ضمنًا إلاَّ أنها لم تزج نفسها بهذا الخلاف الشكلي مثلما تراه وذلك واضح بما تقوله: إنَّ اختلاف البصريين والكوفيين في المصطلحات والتسميات لن يقدّم أو يؤخر ولن يغير من النحو شيئاً، فالتابع واحد سواء سميناه صفة مثلما شاع عند البصريين أم نعتاً مثلما يسميه الكوفيون، لذلك لا فرق في الاعتماد على هذه اللغة وتفسير الظواهر الواردة فيها وتعليلها وتسميتها بين أن يكون الدارس بصرياً، أو كوفياً، أو بغداديا، أو مصرياً، أو أندلسياً، أو شامياً، ولا فرق بين أن نسمي فصول هذا الكتاب المذهب النحوي في البصرة، أو المذهب النحوي في الكوفة، أو الدرس النحوي في بغداد، أو الدرس النحوي في مصر، لأنَّ هذا لن يغير كثيراً من الواقع، فلتكن (المدارس النحوية)، أو (المذاهب النحوية)، أو (الدرس النحوي)، ما دامت كلها تلتقي في أصول واحدة تتبع لغة عربية أصيلة نزل بها كتاب الله الخالد القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[٤٤].

ثالثاً- موقفها من القول بإلغاء العامل: ..

لقد أسهبت الدكتورة الحديثي في الرد على الداعين بالتيسير على منهج الإلغاء، أي إلغاء القول بالعامل، وإلغاء القول بنيابة علامات الإعراب عن بعضها، وإلغاء القول بالإعرابين التقديري والمحلي، وأخيراً إلغاء القول بالعلل الثواني والثوالث. ورأيتُ أن أجمل رأي الحديثي في كلِّ ذلك بإيجاز غير مخل، تجنباً للإطالة والإسهاب.

أقول: إنَّ ما دعا الحديثي إلى رفض القول بإلغاء العامل هو أنَّها وجدت أنَّ هذه العلامات الموجودة على أواخر الألفاظ المتغيرة بفعل العامل بحسب المواضع في التركيب اللغوي تؤدي وظائف لغوية، ولها دور في تأدية المعنى المطلوب، فهي (علامات إعراب) عن المعاني، فأيُّ تغيير في الحركة الإعرابية يتبعه تغييراً في المعنى حتماً، تقول الدكتورة الحديثي: "إنَّ مسائل

النحو وأبوابهِ لابدَّ من أن تنتظم في سلك يربط بين العبارات، وما هذا السلك الرابط بينها المعطي لكل كلمة وظيفتها وحكمها الذي يتبعه إلاّ العامل، فهو أساس كلُّ تركيب لغوي يدلّ على معنى يؤديه المتكلم بالاسناد المتكامل"[٤٥].

وقد ربطت الحديثي بين العامل وتيسير النحو العربي، ورأت أنَّ هذه العلامات الإعرابية من أثر العامل في المعمول لا تُصعِّب أمر النحو، أو تجعله عسيراً على المتعلمين، بل العكس هو الصحيح، فوجود العامل مذكوراً، أو مقدّراً ضرورة لابدَّ منها لأن يفهم العربي المراد من الكلام.

أمَّا مظاهر الصعوبة في النحو فقد عزتها إلى الطرائق التي يتَّبعها المعلمون في إفهام المتعلمين العبارات التي حذف فيها العامل، والغرض من هذا الحذف، ولذلك كان المهم في التيسير اتباع طرائق التدريس الناجحة التي تفسّر، وتقدّر، وتمثّل، وتعلّل كل حكم من أحكام النحو؛ ليتبينَ غرض المتكلم منه، وليربط اللفظ المنطوق بالمعنى المراد.

رابعاً- موقفها من القول بإلغاء نيابة علامات الإعراب عن بعضها:

العلامات الأصلية في الإعراب هي الضمة، والفتحة، والكسرة، وما عداها من علامات نائبة عنها، هذا إذا كان الاسم معرباً صحيح الآخر مفرداً، أو جمع تكسير، غير أنَّ هناك أنواعاً من الأسماء لا تظهر عليها هذه العلامات وهي تؤدي هذه الوظائف اللغوية، ولهذا نجد النحويين قد جعلوها معربة بإعرابين هما (الإعراب التقديري) و (الإعراب المحلي).

ولمَّا لم يكن هدفي الخوض في تفاصيل هذه القضية، والأسماء والأفعال التي تعرب بهذا الإعراب، سأكتفي بإحالة القاريء الكريم على كتاب الدكتورة خديجة الحديثي[٤٦].

وإنَّما ما أهدف إليه هنا هو بيان موقفها من الإلغاء، والإجابة عن سؤال وهو: هل أنَّ إلغاء القول بالنيابة يؤدي إلى تيسير النحو العربي أم لا؟

من المعاصرين المؤيدين لفكرة إلغاء نيابة بعض الحركات أو الحروف عن بعضها البعض الدكتور شوقي ضيف الذي نقل قرار المجمع اللغوي في مؤتمره عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٩م، ويرى فيه: أنَّ المجمع بقراريه قد إلغى العلامات الفرعية في الإعراب تيسيراً للنحو العربي فلا الفتحة، نائبة

عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، ولا الألف في المثنى نائبتان عن الضمة، وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة، ولا الياء نائبة عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وأيضاً ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم[٤٧].

وقد فندت الحديثي هذا القول الذي نسبه شوقي إلى المجمع بأدلة منقولة، وعقلية، من بينها قولها: إنَّ المجمع في قراريه لم يستعمل عبارة الإلغاء أصلا، بل كلِّ ما يراه توحيد أسماء العلامات الأصلية والفرعية بتسميتها (علامات إعراب) وفرق كبير بين هذا وبين القول بالإلغاء[٤٨].

مهما يكن من أمر فإنَّ خديجة الحديثي لا ترى بإلغاء القول بالنيابة تيسيرا للنحو العربي، بل صعوبة وتعقيداً له؛ لأنّ الأمر متعلق بما ارتبط في ذهن الطالب المبتدئ يوم تعلم أنَّ الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر، فأي تغيير يطرأ على هذه العلامات وفي مواضع محددة لابدّ أن ننبه عليه، ونوضحه، ونفسره.

والقدماء في الحقيقة لم يذكروا أنَّ الواو نابت عن الضمة، ولا الياء نابت عن الكسرة في جمع المذكر السالم، فهذا سيبويه (ت١٨٠ه) يقول عن إعراب جمع المذكر السالم:" وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرفا المد واللين، والثانية النون... إلاّ أنَّها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة"[٤٩]، وعندما لاحظ النحويون النون في المثنى الغائب، والمخاطب، ولجمع المذكر السالم للعاقل الغائب، والمخاطب موجودة، قالوا: إن هذه النون تقابل الضمة في المضارع المعرب بالحركات، فلذلك علامة الرفع فيها ثبوت النون.

وهناك فعل خامس هو المسند إلى ضمير المفردة المخاطبة، وهو الياء الساكنة المكسور ما قبلها، وقد فسرت الحديثي ذلك بأنَّ هذا الضمير جاء بهذا اللفظ علامة على المؤنثة المخاطَبة مجانسة للعلامة التي تبنى عليها الضمائر المتصلة بالأسماء، والأدوات، والأفعال الدالة على المؤنثة المخاطبة، وهي: الكسرة، إذ تقول العرب في الكاف المتصلة بالأسماء نحو: هذا أخوكِ، والكاف

المتصلة بالأدوات نحو: هذا لكِ، والكاف المتصلة بالأفعال نحو: أكرمتكِ، وفي التاء المسند إليها الفعل الماضي نحو: قمتِ، وكأنَّ الكسرةَ ومدتها (الياء) علامة المؤنثة المخاطبة، سواء أكانت الكسرة علامة بناء كما في هذه الأمثلة، ثابتة على الضمير، أم كانت مدتها (الياء) نفسها علامة على المؤنثة المخاطبة، ونائبة عن اسمها الظاهر، فتكون مسنداً إليها الفعل والنون بعدها مفتوحة؛ لأنَّ العرب تستخفُّ بعد مد الصوت بالواو، أو بالياء الفتحة التي تثبت على النون في الفعل المضارع المرفوع التي تحذف في غير المرفوع منه، فهي نفسها النون التي بعد ألف الأثنين - للمخاطب والغائب- وواو الجماعة للمخاطب والغائب، فصارت خمسة أفعال مع فعل المؤنثة المخاطبة تعرب بحرف هو النون في مقابل حركة هي الضمة، وهذه تثبت في حالة دلالة الفعل على وقوع الحدث في زمن الإخبار، فهي قد جاءت دالة على ما تدلُّ عليه الضمة.

والحقيقة أنَّ المُيَسِّرين للنحو افترضوا واهمين أنَّ النحويين القدماء قالوا بكون هذه النون نائبة عن الضمة، وأنَّ هذا القول بالنيابة هو ما يعقّد النحو، علماً أن لا تعقيد في هذين اللفظتين على المتعلم (إنَّما استعمالهم إياها ما هو إلاّ تنبيه له ليعلم أنَّ هذه الأفعال الخمسة لا ضمة على آخرها عند وجود النون، ولا فتحة أو سكون في حالتي النصب، والجزم، وإنَّما يخلو الفعل منها كما تخلو هذه الأفعال من النون)[٥٠].

خامساً- موقفها من القول بإلغاءالإعرابين التقديري والمحلي:

في العربية ألفاظٌ معربة لا تظهر عليها علامات الإعراب جميعها، وأخرى تظهر عليها علامة من ثلاث، وثالثة مبنية على علامة واحدة ثابتة أيَّما حلَّت ولا تتغير مع تغيّر وظائفها في السياق، وهناك جمل وأشباه جمل تحلُّ محل الاسم المفرد وتؤدي وظائفه اللغويه رفعاً، أو نصباً، أو جراً.

تساءلت الحديثي في ردها على من رأى من العلماء إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي (يمثل هذه الطائفة شوقي ضيف)، ما الذي يثقل على المتعلم؟ أو يكلفه ما لا يطيق، أو يشق عليه تعلم العربية ونحوها في إيضاحنا له أنَّ هذه كلمة يمكن أن تنطق بالعلامة الإعرابية إلاّ أنَّ النطق بها ممَّا يثقل على اللسان، وأنَّ هذه يتعذر أن ينطق بها بالعلامات الإعرابية جميعاً، وأنَّ هذه مبنية على

علامة معينة لا تتغير أينما حلّت، ولذلك نبين وظيفتها اللغوية في العبارة من ذكر محلها الإعرابي، ومثلها التراكيب التي تحل محل المفردات وتأخذ وظائفها النحوية من خبر، أو حال، أو نعت، أو غيرها[٥١].

إنَّ العربية لغةٌ متميزةٌ عن لغات الأرض بهذا الإعراب، وهذا التنوع فيه بتنوع الدلالات والمعاني على اختلاف الألفاظ والتراكيب، والنطق بها وتركيب عباراتها للإفصاح عن المعاني المرادة بفن وذوق، وإنَّ الإخلال بإيضاح مزايا هذه التراكيب والألفاظ المتنوعة الأحكام طمس لمعانيها. وبهذا نجد أنَّ الحديثي تضع كل ما من شأنه تيسير النحو نصب عينها شرط أن لا يخلُّ هذا التيسير بمقومات النحو الأساسية، وقد وجهت هذا التيسير لمتعلمي العربية بصورة خاصة.

المبحث الخامس

فلسفتها لحركة التصحيح اللغوي في العراق

اللغة العربية تعيش في عصرنا هذا فوضى لغوية عارمة؛ ومن أسبابها الإقبال غير المسبوق على استعمال اللغة، فوسائل الإعلام بأنواعها شتى تنتشر انتشاراً لم تنتشره من قبل، يقابل هذا ضعف مستشرٍ في العربية، لدى من يُفترض أنّهم من المختصين فيها، قبل أن يكون لدى غيرهم، يضاف إلى ذلك أنّ المؤثرات في الحياة اللغوية خرجت من أيدي المعنيين على أنّ هذه الحقائق – على مرارتها- لا تعني أن يُترك الحبل على الغارب، بل يجب مناقشة التعبيرات والأساليب المُحدثة وتمحيصها، وإجازة ما كان منها لإجازته سبيل. وهذا يقتضي أن تُعالج تلك التعبيرات والأساليب معالجة بعيدة من الرفض المسبق، والاتهام بخرق القوانين اللغوية، لا سيما أن الكثير منها أصبح منتشراً، والتلويح بالمعجمات في وجه تلك الاستعمالات، وجعلها سيوفاً مسلطة على رقابها مرتقىً غير يسير ولا مأمون، لا من جانب الاستقراء المعجمي، ولا من جانب استعمالها عند القدماء، وينبغي ألاّ يغيب عن كلّ هذا معطياتُ الحضارة الحديثة وما أنتجته من تعبيرات، وأساليب، فضلاً عن الألفاظ، والاحتكام في هذه التراكيب إلى المعجم، لن يفضي إلى شيء ذي بال في الكثير منها.

وقد تصدى لهذه الظاهرة (الأخطاء اللغوية الشائعة) كثير من العلماء العرب في القديم والحديث، ولا داعي لأن أسرد أسماء الكتب التي صنِّفت في هذا الموضوع وأسماء مصنفيها وهي كثيرة، ولكن ما يمكن ملاحظته بوضوح هو أنَّ أكثرها إن لم أقل جميعها يُعدَّ تصنيفاً ذكورياً بامتياز، وأن وجود المرأة في هذه الجهود كان معدوماً.

وقد ذكرت الحديثي كثيرا من التوجيهات المهمة للمتصدين لهذه الظاهرة، بعد أن قدَّمت لمناهجهم شرحا وافياً، وقد أخذت على بعضهم الكثير من المآخذ، ومنها تصحيحها للكثير من الأخطاء التي وقع بها المصححون اللغويون في ما كتبوه في الصحف والمجلات العراقية، بعد أن بيَّنت معنى التصحيح اللغوي، الذي حدته بقولها: هو تصحيح الدلالات المعجمية للمفردة العربية، وما يطرأ عليها من تغييرات صوتية كالإعلال بأنواعه، والإبدال، والإدغام، وما إليها، وما يقع في أبنيتها الصرفية من اختلال وتحريف، وعدم ضبط الكلمة في التركيب ضبطاً صحيحاً لتعرب عن المعنى النحوي الذي أريد بها إعراباً صحيحاً[٥٢].

فالخطأ اللغوي عندها لا يختص بجانب واحد، أو مستوى واحد من مستويات اللغة، بل يشمل المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي؛ من أجل أن يكون الأسلوب قوياً.

وردَّت الحديثي على من رأى بأنَّ قافلة علماء اللغة والعاملين على سلامتها تسير ورأسها يتجه إلى الوراء بحثاً عن المَثَل الأعلى في صفحات تراث قديم، وتكرار لحصادٍ سابق في اللغة والفكر كان - في وقته- التعبير الأمثل عن عصره وإنسان عصره. إذ ذكرت أنَّ في هذا القول من المغالطات التي لا تخفى، ومنها أنَّه يعبر عن عدم فهم لمعنى التصحيح اللغوي، أو الحفاظ على سلامة اللغة العربية الذي لا يعني جمودها، ولا يعني التلفت إلى الوراء خطأ أو جموداً؛ لأنَّ مزية اللغة العربية في أبنيتها ودلالة هذه الأبنية على معانٍ تتغير بتغير البناء، وفي تراكيبها وضبطها الصرفي والنحوي معاً، لأنَّ في الإخلال بأي من هذين إفساد للّغة لما يتبعه من ابهام المعنى والتباس وتغيير

وتحريف يقع فيه... إنَّ هذا الباحث وأمثاله يفهمون التطور بأنه انفلات من المقاييس والضوابط التي تخصصت بها العربية[٥٣].

وفي ردِّها هذا إنما تعبر عن رؤية علمية أولاً، واعتزاز وحرص كبيرين بالتراث اللغوي العربي ثانياً، وتمسك كبير بلغة القرآن التي من واجب أهلها صيانتها من كل طارئ يطرأ عليها يؤدي إلى العجمة في التعبير، وعدم قدرة أبنائها على التعبير عن أفكارهم بلغة معبرة سليمة.

ووضعت الحديثي منهجاً خاصاً بالتصحيح اللغوي رأت فيه الطريقة المثلى التي يمكن أن تكون ذات نفع كبير، وقريب، وعام، وشامل، وهذا المنهج يعتمد بشكل كبير منه على زوايا خاصة (مقالات) في الصحف والمجلات ، وبث برامج إذاعية ومُشاهدة، يمكن أن تخصص لرصد الأخطاء اللغوية التي يقع بها الكتاب، والمذيعون، والمؤلفون، وتعمل على تبيين موضع الخطأ، مع بيان الصحيح، على أن يحرص كاتب الزاوية، أو المقال، أو المذيع، على ذكر اسم الكاتب، أو الباحث، أو المذيع، الذي أخطأ لكي يتنبه هو على خطئه ويحاول تجنبه[٥٤]. ولكن من دون تشهير أو إنقاص من شأن الآخرين؛ لأنَّ الهدف من ذلك كله هو الكشف عن الخطأ اللغوي وتصويبه.

وأضيف إلى ما سبق ضرورة أن يتحلى القائمون، أو الآخذون على عاتقهم، أو المتصدون، للتصحيح اللغوي، بالأسلوب العلمي الرصين بعيداً عن التعصب، والهوى، والتحلي بالموضوعية والدقة العلمية في نقل الآراء.

ومن الذين وقفوا اتجاه حركة التصحيح اللغوي في العراق موقفاً سلبياً الأستاذ الدكتور هادي الحمداني، إذ كان من المتساهلين في قضية ما يقع من أخطاء من بعض الكتاب الشداة، داعياً المصححين اللغويين إلى عدم ملاحقة هؤلاء الكتاب الناشئين والكشف عن أخطائهم، لئلا يقعوا هم أنفسهم بالخطأ.

وقد أغنتنا الدكتورة خديجة الحديثي في ردِّها عن حق الرد على ما ذكره الحمداني، قولها:" هل يرى العضو المعتمد في الهيأة العليا للعناية باللغة العربية أن يترك الخطأ ينمو ويتكاثر ويتطور بحسب هوى الجهلة بهذه اللغة المعطاء؟ ... أفينبغي أن نسكت أو نبقى عاطلين لكيلا نقع في الخطأ؟ ألم يقل

الرسول العربي (صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم): من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر المجتهد"[٥٥].

ثُم لا داعي للخوف على المصحح اللغوي من أن يقع في الخطأ؛ إذا كان علماء اللغة الأقدمون الآخذون الفصاحة من منابعها أو قريب منها لم يسلموا من المؤاخذة والغفلة من الاستقراء التام فيما حكموا عليه بالخطأ، فما بالك بمن بعُد من هذه الموارد، وأخذ بقسط من كلام العرب قليل؟.

قال أبو الفتح بن جني ت٣٩٣هـ: "قال أبو حاتم: كان الأصمعي ينكر "زوجة" ويقول: إنّما هي (زوج)، ويحتج بقول الله تعالى: (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ)[٥٦]. قال: فأنشدته قول ذي الرمَّة[٥٧]:

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال: ذو الرمة طالما أكل الملح والبقل في حوانيت البقالين"[٥٨].

وتبقى كلمة "زوجة" فارضة وجودها. ولا أرى إثبات تائها إلا رافعًا للّبس في مواطن. منها على سبيل المثال مراسلات الدعاوي القضائية، والمراسلات الأُسرية الرسمية، وغيرها.

وإذا كان لابدّ من كلمة أختم بها هذه الفقرة فإني أُقدم التوصيات الآتية:

الأولى – أنْ يأخذ المختصون باللغة العربية على عاتقهم الأمرَ، وعدم الارتكان إلى غير المتخصصين، وضرورة أن يتحلى المصحح اللغوي بخبرة لغوية كبيرة.

الثانية – يكون للمجامع اللغوية دور كبير، وذلك بأن تتابع كل جديد لغوي، وتصدر قرارا واضحاً بشأنه على وفق منهج علمي رصين.

الثالثة – نشر ما كتب في التصحيح اللغوي من كتب، وبحوث، وغيرها ليطّلع عليها الكتَّاب والمثقفون وغيرهم، وترسيخ ونشر ثقافة الصحيح اللغوي أوْلى، وعدم الأخذ بالمبدأ القائل: خطأ ذائع خير من صحيح مهجور.

الرابعة – تصنيف معجم كبير مفهرس للأخطاء اللغوية الشائعة، مع ذكر الصحيح بإزائها، على أن تشرف عليه مؤسسة ذات صلة بالحفاظ على سلامتها، يكون قرارها ملزمًا، ورأيها محترمًا.

الخامسة – ولابدّ من أن يسير إلى جنب هذا العمل، إن لم يسبقه، وضع (المعجم التأريخي للغة العربية) الذي يدرس حياة ألفاظها، ويتتبع خطوات نمو مدلولاتها، ويتلمس تأريخها، ويرصد تقلبها على أكثر من معنى بحكم العوامل الاجتماعية، والفكرية، والشرعية، والحضارية، ويحدد أُسس انتقال الكلمة في النصوص الفصيحة إلى مدلولات مجازية اقتضاها تطور الفكر العربي بعد ظهور الدين الإسلامي، لتتبين منه دقة المصطلحات العلمية والثقافية والسياسية التي يستوجب التعبير عن شؤون الحياة وضعها، وليكون هذا المعجم واحدًا من موارد المصحح اللغوي، ومعينًا له في الحكم على فصاحة الكلام أو خطئه، وخير من يمثل هذا الاتجاه الدكتور أحمد مختار عمر في معجم اللغة العربية المعاصرة.

المبحث السادس

خاتمة البحث وأهم نتائجه

لقد حاولتُ في ضوء بحثي الموسوم: (الدور اللغوي للمرأة في العراق- خديجة الحديثي أنموذجاً) وفي قسميه النظري والتطبيقي، ومباحثه الستة المتنوعة، أن أسلط الضوء على واحدة من أبرز النساء العراقيات التي خاضت غمار اللغة والنحو، وكان لها من المواقف والآراء اللغوية المتفردة. وأحسب أني قد توصلت إلى نتائج كثيرة، لا مجال لذكرها مفصَّلاً فهي مبثوثة في مواضعها من البحث، ولكن دونك جملة من أهمِّ هذه النتائج على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ للعمق التأريخي دوراً فعالاً في استنهاض همم الباحثات العراقيات في مجال اللغة العربية وعلومها المختلفة، وهي بهذا سبَّاقة فيه باحثةً وكاتبةً ومبدعةً، وقد أدلت المرأة العراقية بدلوها في الكثير من القضايا اللغوية، والنحوية، بآراءٍ سديدة واجتهاد حر، وفكر ثاقب، حتى تفوقن على أقرانهنَّ النساء في بلدان عربية أخرى، ولم يكن هذا بالغريب ولا المستبعد ففي العراق ولد ونشأ المذهبان الكبيران في النحو العربي (البصري والكوفي)، الذي استمدت عالمتنا خديجة الحديثي (البصرية المولد) آراءها منهما بعد أن أكستها وأضفت عليها طابع اليسر، والعصر.

ثانياً: لمسنا بصورة جلية أنَّ اللغة قد انصاعت كثيراً للثقافة وجسَّدت الذكورة المهيمنة، فإنَّ ذلك الانصياع هو ما يجب نقده توطيداً للتحرر منه، وبالنظر في واقع الثقافة العربية القديمة، يجد الدارس نفسه مع المسلِّمين بذكورة تلك الثقافة، وربما بذكورة الثقافة الإنسانية بعامة ومن ثمَّ فإنَّ الهدف النهائي هو البحث عن موقع للأنثى في هذا العلم اللغوي.

ثالثاً: أسهمت المرأة العراقية في العصر الحديث بالكثير من القضايا اللغوية ووضع الحلول المناسبة لها، وكان للحديثي آراءٌ ومواقف خاصة جسدت فيها بحق أنَّها خير من يمثل المرأة في هذا المجال.

رابعاً: كان للدكتورة خديجة الحديثي آراء ومواقف متفردة، منها ما يتعلق بأصول النحو العربي كالسماع والقياس، ومنها موزعة على أبواب نحوية كثيرة .

خامساً: بيَّنت في مسألة تيسير النحو العربي أنْ ليس كلُّ يسير وسهل هو الأفضل دائماً، إذ ربما تكون في الصعوبة والتعقيد من الميزات مالم يوفره ذلك اليسير.

سادساً: بينت في مجال التصحيح اللغوي ضرورة أن يتصدى لهذه المسألة ذوو الكفاءة والمقدرة العلمية ووضعت شروطاً منها ما يتعلق بالمصحح اللغوي نفسه، ومنها ما يتعلق بدور وسائل ومؤسسات أخرى كالإعلام مثلاً، ومجامع اللغة العربية، وغيرها.

الهوامش :

[١] - صورة المرأة المثال ٢٤.
[٢] - مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التأريخ ٢٩.
[٣] - مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التأريخ ٣٩.
[٤] - ينظر: الكاتب في بلاد الرافدين القديمة ٩٠، ومكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين ٤١.
[٥] - ينظر: الأدب في وادي الرافدين ٢١٧/١.
[٦] - في معنى الإسطورة والملحمة والخرافة ٢١٩.
[٧] - شرح شواهد المغني ٩٢/١.
[٨] - ديوان الخنساء ٤٦.
[٩] - ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٠.
[١٠] ينظر: زهر الآداب وثمر الألباب ١٠.
[١١] شهيدة العشق الإلهي ٧٣.
[١٢] - علم اللغة ١٣١.
[١٣] - ينظر: نحو المساواة بين الجنسين في لغة العرب ١٠٨.
[١٤] - الخصائص ٣١/١.
[١٥] - ظاهرة التأنيث في اللغة العربية واللغات السامية ١٣.
[١٦] - علم اللغة الاجتماعي ١٧٨.
[١٧] - لمع الأدلة في أصول النحو ٨٠.
[١٨] - الإقتراح في علم أصول النحو ٤.
[١٩] - ينظر: الخصائص ١/ ١٧٢.
[٢٠] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٢٨.
[٢١] - ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي ٣٦٢.
[٢٢] - ينظر: الشاهد وأصول النحو قي كتاب سيبويه ٣٠٥.
[٢٣] - ديوان ذي الرمَّة ١٠١٤/٢.
[٢٤] - ينظر: الكتاب ٦٨/٣.
[٢٥] - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٣٠٧.
[٢٦] - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٢٣.
[٢٧] - ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٣٢٤.
[٢٨] - العلة النحوية ٥١.
[٢٩] - الكتاب ٣٣٥/٤.
[٣٠] - ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ٣٤٧.
[٣١] - مدونتي (محاضرات للأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي لطلبة قسم اللغة العربية/ ماجستير) للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠م.
[٣٢] - المدارس النحوية ٤(الحديثي).
[٣٣] - ينظر: المدارس النحوية ٤(الحديثي).
[٣٤] - ينظر: المدارس النحوية ١٥ (الحديثي).

[٣٥] طبقات فحول الشعراء ١٢/١.
[٣٦] -مراتب النحويين ٩٨.
[٣٧] مراتب النحويين ٩٨-١٠١.
[٣٨]- ينظر: تقويم الفكر النحوي ٢٤٣.
[٣٩]-أبو زكريا الفراء ٣٥٢.
[٤٠]-الدراسات اللغوية عند العرب ٣٩٢.
[٤١]-مدرسة الكوفة ١٢٩.
[٤٢] -ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف) ٥-٧.
[٤٣]- ينظر تفصيل ذلك- المدارس النحوية (خديجة الحديثي) ١٧-٢٦.
[٤٤]- ينظر: المدارس النحوية ١٨-٢٠.
[٤٥]-تيسير النحو وبحوث أخرى ١٥.
[٤٦]- تيسير النحو وبحوث أخرى ٢٠-٣٢.
[٤٧]-تجديد النحو ٢٥-٢٩.
[٤٨]-ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى ٢٠.
[٤٩]-الكتاب ١٨/١.
[٥٠]-ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى ٣٠.
[٥١]-ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى ٤٢.
[٥٢]- ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى ٥٠١.
[٥٣]-ينظر: تيسير النحو (بحث التصحيح اللغوي في الصحافة العراقية) ٥٣٣-٥٣٤.
[٥٤]- ينظر: تيسير النحو (التصحيح اللغوي في الصحافة العراقية) ٥١٠.
[٥٥]- تيسير النحو٥٣٧.
[٥٦]-الأحزاب ٣٧.
[٥٧]-ديوان ذي الرمَّة ١٣١١/٢.
[٥٨]- الخصائص ٢٩٨/٣.

المصادر والمراجع

- المصدر الأول في اللغة العربية: القرآن الكريم.
١- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة / د. أحمد مكي الأنصاري، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة/ ١٣٨٤-١٩٦٤م.
٢- الأدب في وادي الرافدين / خزعل الماجدي، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء ٢٠١٣م.
٣- الإقتراح في علم أصول النحو/ السيوطي (ت٩١١ه) تح:أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، مصر، ط/١- القاهرة/١٩٥٠م.
٤- تجديد النحو / شوقي ضيف، مكتبة وطباعة ونشر دار المعارف/ مصر/ القاهرة (د. ت).
٥- تقويم الفكر النحوي / علي أبو المكارم، مطبعة دار الثقافة- لبنان- بيروت، ط/١- ١٩٧٥م.
٦- تيسير النحو وبحوث أخرى/ د. خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٧م.
٧- الخصائص/ ابن جني (ت٣٩٢ه)، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت/١٩٨٢.
٨- الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري / د. محمد حسين آل ياسين، مطبعة دار الحياة-لبنان-بيروت-ط/١-١٩٨٠م.
٩- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي-لبنان/بيروت- ط/٢- ١٩٨٧م.
١٠- ديوان الخنساء/ تحقيق: د. حمدو طمَّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط/٢- ٢٠٠٤م.
١١- ديوان ذي الرمّة/ شرح الباهلي، تحقيق: عبد القدوس صالح، مطبعة الإيمان، جدة-ط/ ١ - ١٩٨٢م.
١٢- زهر الآداب وثمر الألباب/ الحصري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتاب العربي، مصر/ ١٩٧٠م.
١٣- الشاهد وأصول النحو قي كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠١٠م.
١٤- شرح شواهد المغني / السيوطي -تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة إحياء التراث، ط/ ب، عام ١٩٦٦.
١٥- شهيدة العشق الإلهي/ عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة/ ١٩٤٨م.
١٦- صورة المرأة المثال / طه غالب عبد الرحيم، أطروحة دكتوراه قدَّمها لكلية الدراسات العليا/ جامعة النجاح الوطنية في نابلس/ فلسطين- ٢٠٠٣م.
١٧- طبقات فحول الشعراء- محمد بن سلام الجمحي- تحقيق: د. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني-القاهرة- ١٩٧٤م،
١٨- ظاهرة التأنيث في اللغة العربية واللغات السامية/ إسماعيل عمايرة، عمَّان، ط/١، مركز الكتاب العلمي/ ١٩٨٦.

١٩ - العلة النحوية / مازن المبارك، دار الفكر، ط/٣ - بيروت- ١٩٨١م.
٢٠ - علم اللغة / علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط/١.
٢١ - علم اللغة الاجتماعي/ هدسن، ترجمة محمد عبد الغني عياذ، ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد/ ١٩٨٧م.
٢٢ - في معنى الإسطورة والملحمة والخرافة / د. فاضل عبد الواحد علي، مجلة المؤرخ العربي، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب - العدد ٤٧/ ١٩٩٣م.
٢٣ - الكاتب في بلاد الرافدين القديمة / عامر عبد الله الجميلي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق/٢٠٠٥م.
24 - الكتاب/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة/١٩٨٨
٢٥ - لمع الأدلة في أصول النحو/ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية - دمشق/١٩٥٧م.
٢٦ - المدارس النحوية- د. خديجة الحديثي- طبع على نفقة جامعة بغداد- مطبعة جامعة بغداد/ ط/٢ -١٩٩٠م.
27 - المدارس النحوية -د.شوقي ضيف/- مطبعة دار المعارف- مصر -ط/٢ -١٩٧٢م.
٢٨ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د. مهدي المخزومي- مطبعة البابي الحلبي- مصر -ط/٢ -١٩٥٨م.
٢٩ - مدونتي (محاضرات للأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي لطلبة قسم اللغة العربية/ ماجستير) للعام الدراسي ٢٠٠٩ -٢٠١٠م.
٣٠ - مراتب النحويين- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر - القاهرة ط/١ -١٩٥٤م.
٣١ - مكانة المرأة في بلاد وادي الرافدين وعصور ما قبل التأريخ/ ميَّادة كيالي، بحث منشور، منشورات مؤسسة مؤمنون للدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.
٣٢ - موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي/ د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد/١٩٨١م.
٣٣ - نحو المساواة بين الجنسين في لغة العرب/ حسام الخطيب ، مجلة ثقافات، عام/ ٢٠٠٤م.
٣٤ - نظرات في اللغة والنحو/ طه الراوي، منشورات المكتبة الأهلية- لبنان- بيروت ط/١ - ١٩٤٦م.

Linguistic role of women in Iraq

(Khadija AL- Hadithi model)

:Search made by

Dr. Muayad Abdul-Jabbar Khudair

Baghdad University / Center for Women's Studies

In modern times and in the midst of this historic scene in which women moved away when writing or eliminated little by little, and with so many big changes taking place in global countries, including Iraq is not surprising to see Iraqi women have returned again to the writing field inspired from its glorious history lessons, It is this proactive in for a world of a researcher, writer and creative the language, has made its own contribution in a lot of language issues, grammatical, views sound and diligence is free, and the thought of piercing, even outdid

their peers in other Arab countries, but this was not surprising and unlikely in Iraq, he was born and raised two major doctrines in Arabic grammar (visual and kufi), which was derived from it Aalmtna premature newborn (visual–born) views them after Oksthe and added the character of ease, and age (language is a living organism developed). In this framework, we will stand on the most important research is provided by the newborn in this field,and the right is better than an iraqi woman in it.